الجمهورية التونسية **باردو في 20 فيفري 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد2** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: النظر في مختلف الهيئات الممكن إدراجها بالدستور.
الحاضرون:<u>جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيدة دليلة بوعين.</u>

عقدت لجنة الهيئات الدستورية جلستها الثانية يوم الاثنين 20فيفري 2012 على الساعة 10و15د دقيقة بحضور كامل أعضائها مع اعتذار السيدة دليلة بوعين وذلك برئاسة السيد جمال الطوير.

وافتتح السيد الرئيس أشغال هذه اللجنة بتقديم حوصلة حول ما دار من نقاش وحول مختلف القرارات والتوصيات التي تم التوصل إليها بمناسبة انعقاد ندوة الرؤساء واجتماع الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة الأسبوع الفارط، مبيّنا أنه تم اقتراح استعمال فضاءات مجلس المستشارين سابقا لتأمين انعقاد جلسات اللجان التأسيسية والتشريعية في نفس الوقت كما تم اقتراح اعتماد مبدأ عقد جلسات عامة دورية تُقدّم فيه كل لجنة ما توصلت إليه قصد تقريب وجهات النظر إلا أنه في الأخير تم الاتفاق على عقد جلسات اللجان التأسيسي ة أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع مع فسح المجال للجان التشريعية للعمل يومي الخميس والجمعة بينما تعقد اللجان الخاصة اجتماعاتها يوم السبت.
كما تم الاتفاق على أن تنطلق أعمال اللجان بين الساعة التاسعة والتاسعة والنصف لتختتم على الساعة الثانية بعد الزوال.

وفيما يتعلق بمنهجية العمل تم التوافق صلب الهيئة التنسيقية على ضرورة الانطلاق من صفر مشروع والاستماع إلى كل المقترحات التي يجب أن تنطلق من خصوصيات تونس ومرجعيّتها، ثم في مرحلة ثانية الاطلاع على بعض الدساتير المقارنة فنطّلع في لجنتنا على كل الهيئات واختصاصاتها وتكوينها

ونتبنّى التي تتماشى وخصوصيّاتنا وحاجياتنا وفي مرحلة أخيرة يمكن لنا الاستماع لرأي الخبراء والمختصين في جلسات خاصة.
ثمّ نقدم نسخة أولى من مشروعنا إلى الهيئة التنسيقية التي يمكن أن تقترح تعديلها لننظر فيه مرّة أخرى صلب اللجنة ثمّ تقع إحالة المشروع على الجلسة العامّة.
ثمّ تطرق السيد رئيس اللجنة إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجان وإلى الآليّة التي تضمن مشاركة واسعة لمختلف الفئات واقترح فتح صفحة خاصة للّجنة على« الفايسبوك » قصد مزيد من التواصل والتفاعل وتكليف عضو من اللجنة للإعداد والمتابعة وإعداد تقرير دوري حول آراء المواطنين كما أشار إلى آلية أخرى للتواصل وهي الصحافة المكتوبة لتكون أداة تواصل بين عمل اللجان والمجتمع المدني والمواطنين قصد تجسيد مزيد من الشفافية والتناغم والتشارك.

وأحال إثر ذلك الكلمة تباعا إلى السادة والسيدات آسية النفاتي وعبد العزيز شعبان ونادية شعبان ومحمد كريم كريفة ونعمان الفهري والمهدي بن غربية وسليمان هلال ومنير بن هنية والبشير شمّام ومحمد الحبيب الهرقام وحبيبة التريكي الذين ناقشوا مسألة التوقيت وأيام عمل اللجان التأسيسية وضرورة التأكيد على استقلالية قرارات اللجنة، وعلى أنّ لجنة التنسيق والصياغة لها فقط دور استشاري تنسيقي وليس تقريري.

كما تعهدت الآنسة آسية النفاتي ببعث صفحة خاصة باللّجنة على الفايسبوك وذلك بمساعدة كل من السيدين نعمان الفهري ومحمد كريم كريفة وأثيرت مسألة ضرورة رفع تقارير دورية للّجنة حول ما يكتب على هاته الصفحة رغم تحفّظ البعض على إمكانية التعرض للثلب من قبل زوّار الصفحة.
ثم تواصل النقاش حول مفهوم الهيئات الدستورية وحول ضرورة أن تتمتع بالاستقلالية إذا ما أردنا لها أن تلعب الدور المنوط بعهدتها من حيث ضمان المبادئ الأساسية للدستور.

واقترح النائب نعمان الفهري تعريفا مبدئيا للهيئات الدستورية اتفق غالب النواب عليه وهو"**هي الهيئات المستقلة التي يتم التنصيص عليها صلب الدستور والتي تكرس علويته وتضمن احترام القوانين. ويعدّ الدستور المصدر الوحيد لهذه الهيئات من حيث تحديد مجال عملها واختصاصاتها وتركيبتها وطريقة اختيار أعضائها وعلاقتها بالهيئات والسلط الأخرى.**"
واعتبر السيد عبد الباسط بن الشيخ أن الضمانة الحقيقية لهذه الهيئات هو وعي الشعب بضرورة الحفاظ على حقوقه وليس تخمة القوانين.

وتدخل السيد رئيس الجلسة لينهي النقاش رافعا الجلسة على الساعة 12و05دقائق للإستراحة.
واستأنف السيد رئيس اللجنة الجلسة على الساعة 13و05دقائق محيلا الكلمة للسادة الأعضاء ليقترح كل واحد منهم قائمة في الهيئات التي يمكن حسب رأيه إدراجها في الدستور ومبررات هذا الاختيار مكلفا السيد المقرر بتدوين ذلك وأخذ كل النواب الحاضرين الكلمة وتم طرح القائمة التالية:
*الهيئة العليا للمديونية
*الهيئة العليا للتربية والتكوين والبحث العلمي
*المجلس الأعلى لشؤون المغتربين
*الهيئة العليا للمواصفات والجودة
*الهيئة العليا للانتخابات
*الهيئة العليا لحقوق الإنسان
*الهيئة العليا للمواطنة والحقوق الأساسية
*المجلس الأعلى الاقتصادي والبيئي
*الهيئة العليا للإعلام السمعي والبصري والرقمي
*الهيئة العليا لحماية المعطيات الشخصية وضمان الشفافية
*الهيئة العليا لمراقبة السوق المالية
*الهيئة العليا لمكافحة الفساد والرشوة
*الهيئة العليا لمراقبة التشغيل
*المجلس الإسلامي الأعلى
*الهيئة العليا لحماية حقوق الأجيال القادمة
*الهيئة العليا لمراقبة السياسات العمومية
*المجلس الأعلى للصحة
*الهيئة العليا المستقلة لمراقبة قروض الدولة.
*المجلس الأعلى للثقافة والإبداع الفني
الهيئة العليا للتنمية المستدامة .
*المجلس الأعلى للخبراء

ودار إثر ذلك نقاش ثري تمحور حول إمكانية الاستغناء عن العديد من الهيئات المقترحة عبر دمج العديد منها مع بعضها ودافع كل مُقترح لهيئة عن اقتراحه عبر استعراض مبرّرات بعث مثل تلك الهيئة وتركّز النقاش على الهيئات التالية:

الهيئة العليا للمديونية، المجلس الأعلى لشؤون المغتربين، الهيئة العليا للمواصفات والجودة. وكان قطاع التربية والمالية و التونسيين بالخارج محل جدل وتباين في الآراء .

*** الهيئة العليا للمديونية:**

دافع السيد محمد الحبيب الهرقام عن هذه الهيئة معتبرا أن تفادي شخصنة التصرف في الدين العمومي واحترام المعايير الاقتصادية الدولية هو أمر محوري ودعّم السيد عبد المنعم كرير هذا الموقف بينما اعتبرت السيّدتين آسية النفاتي و نادية شعبان أن هذه المسألة قد تدخل في إطار اختصاص هيئات أخرى أو حتى اختصاص السلطة التنفيذية أو اللجان البرلمانية.

*** الهيئة العليا للتربية والتكوين والبحث العلمي:**

دار نقاش ثري حول هذه الهيئة إذ اعتبر السيدان عبد الباسط بن الشيخ والمهدي بن غربية أن قطاع التربية والبحث العلمي ذو أهمية بالغة وأنه من الضروري تحقيق استقرار في السياسات التربوية ليكون للتعليم المردودية المطلوبة بينما كان للسادة وسام ياسين وسليمان هلال والسيدة نادية شعبان رأي آخر إذ لم يروا فائدة من دسترة هذه الهيئة على اعتبار أنها قد تُبعث بمقتضى قانون وأنّ الشأن التربوي من اختصاص المجالس العلمية للمؤسسات التعليمية.

*** المجلس الأعلى لشؤون المغتربين:**

دافعت السيدة نادية شعبان عن فكرة بعث هيئة دستورية تهتم بشؤون المهاجرين وأكدت أن الجمعية التونسية للهجرة طالبت منذ سنة 1993 ببعث مثل هذا الهيكل للدفاع عن حقوق المغتربين خاصة الاجتماعية منها وللنظر في الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها تونس مع الدول الأجنبية والتي قد تؤثر على وضعيات مواطنينا بالخارج كما قد تنظر هذه الهيئة في فرص استثمار هذه الشريحة في تونس. وكان للسادة محمد كريم كريفة ونعمان الفهري وربيع العابدي والآنسة آسية النفاتي رأي آخر معتبرين أن هذا المجال قد يعود لهيئات أخرى تكون إدارية بالأساس لا سيما سفاراتنا بالخارج وديوان التونسيين بالخارج.

و في اختتام أعمال الجلسة استخلص السادة النواب ضرورة التعمق في كل هيئة على حدا وتجنّب التداخل بينها كما اقترحت السيدة نادية شعبان اعتماد تقسيم هذه الهيئات إلى أبواب حتى يتسنى المقارنة بينها وتبيّن أوجه التقاطع والاختلاف.

ورفعت الجلسة على الساعة 14و35 دقيقة.

قرار اللجنة:
قررت اللجنة بعث صفحة خاصة بها على شبكة الفايسبوك كما قررت عقد جلسة يوم الثلاثاء 21 فيفري 2012 على الساعة التاسعة ونصف صباحا لمواصلة النظر في مختلف الهيئات الدستورية المقترح إدراجها صلب الدستور.

رئيس اللجنة **المقرر**